جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أرفق لسيادتكم طيه تقريرى الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة والمجمعة الدورية المختصرة للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢٣/٣/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مدير الإدارة

تحريراً في: ٢٠٢٣/٦/١٥

" دكتور محاسب/ هشام حامد جامع"

محمد ،،،

تقريـــر الفحص المحدود
للقوائم المـــــالية المستقلة الدورية المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٣/٣/٣١

إلى الســـادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المستقلة المختصرة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " في ٢٠٢٣/٣/٣١ وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة .

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والمعلومات التى حصلنا عليها من الإدارة نشير إلي مايلي :-

١- لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض إلتزاماتها الدولارية والمستحقة للغير لبعض الأرصدة وفقا لقرار رئيس الوزراء رقم (١٨٤٧) لسنة ٢٠٢٣ والمدرجة بحسابي دائنو شراء أصول ثابتة، وموردين وفقاً لسعر الصرف المعلن في ٢٠٢٣/٣/٣١، وبلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٤ مليون جنيه،

محمد ،،،

الأمر الذى أدى إلى عدم رسملة فروق العملة بحسابات الأصول وعدم تحمل مصروف الإهلاك بنحو ٥ مليون جنيه ويرتبط بذلك الخطأ فى حساب فروق العملة بقطاع المخازن بالزيادة بنحو ١٠ مليون جنيه.

نوصى بإتخاذ اللازم نحو حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التصويب اللازم لإظهار الحسابات على حقيقتها.

٢- تم تضخيم حسابي الأصول الثابتة ودائنو شراء أصول بالخطأ نحو٢١٤ مليون جنيه نتيجة عدم إحتساب القيمة الحالية لبعض عقود خدمات الدعم الفنى لفترات لاحقة يصل بعضها إلى خمس سنوات ترتب عليه الخطأ في حساب الإهلاك، فضلا عن تضمين حساب دائنو شراء الأصول بنحو ٣٧ مليون جنيه بالزيادة قيمة المكون التمويلي مقابل تحميل حساب المصروفات بنفس القيمة ترتب عليه إظهار التزام على الشركة بدون وجه حق.

٣- تضمين حسابات الأصول الثابتة بعض المبالغ منها نحو ١.٨٣٠مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره تبين بشأنها ما يلي :

- نحو١.٣مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

  وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ماهية هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها.

- نحو٤٦٢.٩ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (اسكندرية ووجه بحري – اسيوط – قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا بتلك الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة.

- نحو٤٦.٩ مليون جنيه قيمة أراضي لم تقم الشركة باستكمال إجراءات إبرام عقود نهائية لبعضها وتسجيلها بالرغم من سداد قيمتها بالكامل بعد عام ١٩٩٨(تاريخ تحول الهيئة إلى شركة مساهمة) وحتى عام ٢٠٢٣، الأمر الذي أدى إلى وجود نزاع قضائى بين الشركة والغيرو ما زال متداول بالقضاء بالنسبة لبعضها.

- نحو ٢٠.٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ تتمثل في:-

أ- نحو ١٥.٨ القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ للأرض التي تعدي عليها حي شرق مـــــــــدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية .

ب- نحو ٥ مليون تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ بشارع فيصل بمحافظة الجيزة والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" وقامت الشركة بإستئناف الحكم بدعوى رقم ١٦٤٣٤ لسنة ٨٨ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ولم يبت حتى تاريخه فى الشق الموضوعى، مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض ويرجع ذلك فى الأساس إلى عدم إستخدام الشركة حقها القانونى الذى كفلته لها المادتين ٩٦٨، ٩٦٩ من القانون المدنى بإبداء طلب اكتساب ملكية الأرض بالتقادم في محكمة أول درجة ، وعندما أبدت الشركة طلبها في محكمة الإستئناف لم تنظر اليه المحكمة وذلك استناداً للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والتي تفيد "عدم قبول المحكمة بطلبات جديدة في الإستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها" مما يعد مخالفة مهنية جسيمة وفقا لحيثيات حكم محكمة الإستئناف .

هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضي وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

يتعين إتخاذ اللازم بشأن الإلتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنيين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، واستكمال إجراءات التسجيل،و موافاتنا بما إنتهت إليه الدعاوى القضائية المرفوعة، مع العمل علي إزالة التعديات على الأراضى المملوكة للشركة وتحديد المسئولية بشأن المخالفة المهنية بشأن أرض الطوابق والإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

٤- لم تقم الشركة بدراسة مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها ويتصل بذلك بلغت الأصول المهلكة دفترياً وما زالت تعمل نحو ١٣.٣مليار جنيه وفقاً لما تم الإفصاح عنه بالإيضاحات المتممة في ٢٠٢٣/٣/٣١.

يتعين الإلتزام بإعداد الدراسة المشار اليها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠).

٥- لم تتضمن حسابات الأصول الثابتة نحو ٩٦.٢ مليون جنيه قيمة أصول تم دخولها الخدمة وتشغيلها ومازالت مدرجة بحساب التكوين الإستثماري وما لذلك من أثر على حساب الإهلاك بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

يتعين ضرورة إجراء التصويب اللازم في ضوء معايير المحاسبة المصرية مع حصر الحالات المماثلة ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٦- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٢٣.٢مليون جنية قيمة أرض ومبنى سوفي سات بمدينة العبور منذ عام ٢٠١٨ منها نحو ١.٢ قيمة رسوم مسددة للهيئة العامة للتنمية الصناعية، دون أن يتم استكمال إجراءات تسجيل تلك الأرض والتي تمثل طاقات غير مستغلة.

يتعين إتخاذ مايلزم من إجراءات للإستفادة من المبنى ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٧- تضمن الإنفاق الإستثمارى نحو ٢.٧ مليون جنيه قيمة دفعات مقدمة لبعض العقود يرجع تاريخها إلى عام ١٩٩٦ وغير مؤيدة بمستندات ومازال رد الشركة متكرر بأنه جارى الفحص مع الجهات المختصة.

يتعين سرعة بحث هذه المبالغ وتسويتها فى ضوء ذلك .

٨- استمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة المخازن بالشركة، وكذا ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي -

أ- نحو٢٣١مليون جنيه قيمة أرصدة بعض عقود تم ورود مشمولها (قطع غيار) للمخازن الفرعية خلال السنوات السابقة يرجع بعضها لعام ٢٠١٨ ومازالت مدرجة بحساب الإعتمادات المستندية.

ب- نحو(٦١.٨مليون جنيه، ١٩٩.٧ مليون جنيه) على الترتيب فروق بالنقص وبالزيادة لبعض الأصناف بلغت بين إدارة مراقبة حسابات المخازن ومخازن الشركة نتيجة التأخير فى تسوية الإيصالات المؤقتة وتوفير المستندات الخاصة بالصرف والإضافة للمخازن.

ج- نحو ١٥٥ مليون جنيه قيمة المخزون الراكد - وفقا لبيان المخازن مما يشير لقيام الشركة بشراء بعض الأصناف دون دراسة الحاجة الفعلية لها، هذا وقد تم تقييمه طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بالقواعد التفصيلية للائحة التخزين بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون .

د- نحو ١٣ مليون جنيه ضمن حساب الإعتمادات المستندية بالخطأ قيمة فروق بالزيادة بين المدرج بحساب الإعتماد وحساب المخازن على العقود أرقام ٢٣١/٢٠١٧/٢١١،٥/٢٠٢٠/٢٥ وصحتها حساب التكوين الإستثماري .

ه- نحو ٥.٩ مليون جنيه ضمن المخزون مبلغ قيمة عدد (٦٧٨٠عدة تليفون) تم شراؤها في٢٠٢٠/١١/٢٤ خاصة بمشروع تأمين الصاغة دون وجود إتفاقيات ملزمة في هذا الشأن،

محمد ،،،

ولم يتم بيعها لمحلات الصاغة لتوقف المشروع، الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة نحو **١٤مليون جنيه** قيمة عدد التليفون وما يخصها من أجهزة بالسنترالات دون الاستفادة منها.

يتعين بسرعة وضع وتفعيل نظام للرقابة والضبط الداخلي للمخازن لوضع القواعد الرقابية اللازمة لشراء الأصناف المختلفة بالكميات وفقا للحاجة الفعلية، مع ضرورة سرعة التصرف في عدد التليفونات المشار إليها بما يعود بالنفع على الشركة، والإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون، وإجراء التسويات اللازمة لإظهار الحسابات المختصة على حقيقتها.

٩- تضمن رصيد العملاء بعض المبالغ المستحقة بنحو ٨ مليار جنيه وقد تبين بشأنها:

أ- نحو ٦.٤٢ مليار جنيه – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة- تتمثل في عملاء (خارج مصر – مقاصة – دوائر داخل مصر) ولم نواف بالأسس التى تم الإعتماد عليها فى تسعير الخدمات المقدمة للعملاء على الرغم من مخاطباتنا المتكررة وأخرها خطابنا بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٤ للتحقق من صحة أرصدة العملاء والإيرادات.

ب- نحو ١.٥٨مليار جنيه مستحق علي عملاء بقطاعات الشركة المختلفة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ ولم يتم تسويتها

ج- نحو ٣٥ مليون جنيه طرف العميل الهيئة العامة للطرق والكباري والخاصة بالأعمال المنفذة لخدمة الطرق الإستراتيجية منذ عام ٢٠١٤، ولم يعترف بها العميل ضمن التسوية التي تمت معه خلال عام ٢٠٢٠.

يتعين موافاتنا بأسس تسعير الخدمات للتحقق من صحة الإيرادات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيداء تلك المبالغ واجراء التصويب اللازم .

١٠- وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات، وما يتعلق بها من أرصدة ومتحصلات ومتابعة تلك المتحصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء وذلك يرجع نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي والتجاري بالشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ- إتباع الشركة للأساس النقدي لعملاء المجتمعات المغلقة فقط ترتب عليه وجود مديونيات على بعض العملاء غير مثبتة بالسجلات المالية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٨٦.٥ مليون جنيه تمثل قيمة أعمال تم تنفيذها من واقع العقود ويرجع بعضها لعام ٢٠١٧ الأمر الذي أظهر حسابات العملاء والإيرادات على غير حقيقتها فضلا عن التأخر فى إصدار بعض المطالبات الخاصة لهؤلاء العملاء لفترة تصل نحو عامين .

ب- بلغ إجمالي متحصلات العملاء المدرجة بالأرصدة الدائنة (تحويلات حكومية- دائنة) نحو٤٨٨ مليون جنيه ولم يتم تسويتها برصيد العملاء (المدين) الخاص بهذه المبالغ.

محمد ،،،

ت- عدم قيام الشركة بفرض غرامات التأخير المنصوص عليها بالعقود بالرغم من تأخر بعض العملاء عن سداد المستحقات.

ث- عدم وجود سجلات تحليلية لتامينات العملاء والبالغ قدرها نحو ٣٢١ مليون جنية فى ٢٠٢٣/٣/٣١ لمتابعتها الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة ذلك الرصيد.

ج- وجود فروق بين أرصدة حسابات العملاء بإدارة المبيعات والأرصدة الظاهرة بالحسابات المالية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٥ مليون جنيه نتيجة عدم ربط شاشات التحصيل بسنترالات المناطق بمنظومة الحسابات بالإدارة المالية مما ترتب عليه عدم القدرة على الرقابة على المتحصلات

ح- استمرار إنفراد قطاع المشغلين بالتحاسب مع عملاء المحمول ودوائر الـ I R U وإنحصار دور الإدارة المالية في قيد البيانات التي يوافيه بها القطاع (دون تفاصيل)، والتى تشمل المطالبات الشهرية لكل من المكالمات الدولية والمحلية والتراسل و bit stream لكبار العملاء خاصة فى ظل عدم إرفاق كشوف الحاسب الألى مع مطالبات المكالمات الدولية والمحلية للتحقق من صحتها ومتابعتها بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه" تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات غير موضوعي "حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الأمر الذي يتعارض مع توصيات الجهاز وتأكيد لجنة المراجعة عليها.

يتعين إتخاذ اللازم لتلافي أوجه القصور المشار اليها في ضوء توصيات لجنة المراجعة بالشركة ، والعمل علي سرعة الإنتهاء من ميكنة الأجزاء غير المميكنة لخدمات المشغلين.

١١- ظهر رصيد حساب عملاء (أوراق قبض قصيرة الاجل) في ٢٠٢٣/٣/٣١ بمبلغ ٢٢٨.٤ مليون جنيه تمثل قيمة الشيكات الخاصة بشركة نور طبقا للتسوية المبرمة بينها وبين الشركة المصرية للإتصالات (في ٢٠٢١/١/١٧، و ملحقها في ٢٠٢٢/٢/١٣) ، ونشير في هذا الشأن إلي ما يلي :-

أ- وجود مديونية مستحقة على الشركة المذكورة بلغت في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٦٩ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للبند الثاني فقرة (ب) من الإتفاقية المشار إليها والتي تنص علي "سداد شركة نور لقيمة الخدمات المقدمة من الشركة المصرية للإتصالات مقدما" وهو ما تم مخالفته .

ب- بلغت جملة الخدمات التي حصلت عليها شركة نور خلال الربع الأول من العام المالي الحالي بنحو ٣٠.٥ مليون جنيه في حين بلغ ما تم سداده منها نحو ١٠ ألاف جنيه فقط.

الأمر الذي يتعين معه الإلتزام بما ورد في التسويات المبرمة بين الشركة والعميل .

١٢- تبين مخالفة إحدي شركات الإستثمار الرياضي لبنود التعاقد المبرم في ٢٠١٩/١١/٣ مع الشركة بشأن رعاية الشركة لإستاد السلام we البالغ قيمته التعاقدية ٢٠ مليون دولار تم سدادها

محمد ...

بالكامل مقدماً في عام ٢٠١٩ لتنفيذ العقد لمدة ٢٥ عام، إلا أن الشركة المتعاقد معها أنهت الرعاية في نوفمبر ٢٠٢٢ ، ومازال لم يتم حسم ما اذا كان سيتم إسترداد المبلغ غير المستغل البالغ نحو ٢٦٧ مليون جنيه والذي يعادل نحو ١٧.٥ مليون دولار، أو سيتم الدخول في بدائل أخرى .

يتعين باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستيداء حقوق الشركة ،مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما سيتم حسمه .

١٣- لم يتم تحميل حساب العميل هيئة المجتمعات العمرانية بنحو ٦ مليون جنية تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها من قبل الهيئة بالزيادة عن الإتفاق المبرم بينهما والمدرجة بحساب التأمينات لدى جهات أخرى بالخطأ ، وذلك بخلاف قيام هيئة المجتمعات العمرانية بخصم نحو ٢٥ مليون جنيه من مستحقات الشركة تحت مسمى غرامات تأخير وعوائد إستثمارية يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣.

يتعين التحقق من صحة ماتم خصمه من هيئة المجتمعات العمرانية وإتخاذ اللازم لاستيداء حق الشركة طرف الغير وإظهار الحسابات على حقيقتها .

١٤- مازال حساب مدينين الضريبة على (القيمة المضافة عملاء) ظاهراً بنحو ٨١.٧ مليون جنيه بقطاعي الديوان والدولي (رصيد متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة) يرجع ذلك الى خطا في المعالجة المحاسبية لتلك المعاملات منذ سنوات بفصل الضريبة المستحقة عن حساب العميل وعدم تسويتها عند إجراء قيد السداد .

يتعين البحث وإجراء التصويب اللازم بتسوية تلك المبالغ.

١٥- تضمن حساب إيرادات إستثمارات مالية مستحقة نحو ٨.٧٤٥ مليون جنيه تحت مسمى حصة الشركة المصرية المقررة من توزيعات أرباح شركة عرب سات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) وذلك منذ صدور موافقة الجمعية العامة للشركة المذكورة على التوزيع في عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ كما لم نواف بالقوائم المالية للشركة وقرارات الجمعية عن عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ .

يتعين حث الشركة المذكورة لسرعة تحصيل المبلغ المشار إليه ، وموافاتنا بالقوائم المالية وقرارات الجمعية للشركة المذكورة عن عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ للتحقق من نتائج أعمال الشركة.

١٦- لم يتم حسم الخلاف بين الشركة وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بشأن بعض الرسوم ترتب عليه قيام الشركة بتكوين مخصص مطالبات فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٧٢ مليون جنيه بنسبة ٢٥% فقط عن جانب من الإيرادات من مستحقات الهيئة عن الرسوم لعامى ٢٠٢١ ،٢٠٢٢

محمد ...

نرى عدم كفايته فضلا عن عدم تحميل مصروفات الفترة بنحو٣٣.٦ مليون جنيه قيمه الرسوم المستحقة عن الربع الأول من عام ٢٠٢٣

يتعين إتخاذ مايلزم من إجراءات لحسم الخلاف و تدعيم المخصص وتحميل مصروفات العام بما يخصها ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .

١٧- لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للإتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ ، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في إسترداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لإسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات فضلا عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للإتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحيا وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠ .

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإستيداء حقوق الشركة طرف شركة الكهرباء وتسوية فروق المحاسبة مع الشركة القابضة لمياه الشرب .

١٨- إستمرار تضمين كل من الحسابات المدينة، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦٥٨.٧ مليون جنيه ،٦٢٨.٥مليون جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، وقامت الشركة بتشكيل لجنة منذ سنوات لدراسة ذلك ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها.

يتعين حصر وبحث كافة الأرصدة المدينة والدائنة وسرعة إنهاء أعمال اللجنة المشكلة لدراسة تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما تسفر عنه اللجنة من توصيات مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

١٩- تم تقييم (استثمارات أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) والبالغة نحو ٧٤.٨٥٦ مليون جنيه بالتكلفة وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية .

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه .

٢٠- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو٣٠.٤ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

- نحو ٥ مليون جنيه قيمة أقساط التأمين علي أصول وممتلكات الشركة الخاصة بالربع الأول من العام المالي الحالي.
- نحو٣.٥مليون جنيه قيمة مبالغ مدرجة بحساب مبالغ مدفوعة مقدماً (أقساط تأمين ، رسوم متنوعة) .

محمد ...

- نحو ١٨.٤ مليون جنيه قيمة كل من خدمات الصيانة الوقائية لوحدات ACCESS MSAN لبعض العقود عن الربع الأول لعام ٢٠٢٣ و قيمة أتعاب المهندسين الخاصة بتوريد وتركيب التراخيص والمهمات اللازمة لزيادة سعة أنظمة IBM AMBRELLA OSS عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ عن العقد رقم ٨/٢٠٢٠/٢١١ وكذا قيمة خدمات ال MANGMENT SERVICES عن العقد رقم ٤٩/٢٠٢٠/٢١١.
- نحو ٣.٥ مليون جنيه قيمة تنفيذ جناح الشركة بمعرض صناعة الهواتف المحمولة ببرشلونة والذي لم يتم إنعقاده بسبب جائحة كورونا والمدرج بحساب الإعتمادات.

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن .

٢١- لم تقم الشركة باحتساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على بعض عملاء الإتاحة التكميلية (هيئة المجتمعات العمرانية) والبالغ ما أمكن حصره منها نحو ١٨٩ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢١/١٠/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ بما لايتفق مع معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية .

يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المشار إليها .

٢٢- لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض المشروعات المبرم بشأنها تعاقد مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بمبلغي نحو(٢٧٠.٣ مليون جنيه، ١٩٨، مليون جنيه) علي الترتيب علماً بأن هناك بعض الأعمال انتهت بالفعل .

يتعين موافاتنا بالموقف التنفيذي للمشروع للوقوف على التنفيذ الفعلي وإجراء التسويات في ضوء ذلك.

٢٣- لم نتحقق من صحة بعض الإيرادات من كوابل الإتصال البالغة نحو ٢٨٣ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٣/٣١، لعدم موافاتنا ببعض المستندات المؤيدة للتحقق من التحاسب على خدمات مربوطة داخل السنترالات بقطاعات التراسل على مستوى الجمهورية ، فضلاً عن عدم ذكر تاريخ تشغيل معظم الدوائر وعدم وجود أوامر الشغل لبعض الدوائر، رغم تكرار طلبنا لتلك البيانات حتى خطابنا في ٢٠٢٣/٢/٢.
وقد سبق إبلاغ الشركة ببعض الملاحظات في هذا الشأن بموجب تقريرنا الصادر برقم (٧٢٠) في ٢٠٢٢/٩/١٢ وتم إتخاذ قرار بتشكيل لجنة لفحص أرصدة قطاع عملاء الشركات والمؤسسات

يتعين موافاتنا بالمستندات المؤيدة للتحقق من صحة الإيرادات مع سرعة إنهاء أعمال اللجنة وموافاتنا بما إنتهت إليه من توصيات وإتخاذ اللازم نحو تلافى أوجه القصور المشار إليها .

محمد ...

٢٤- لم تتضمن الإيرادات نحو٥٧.٩ مليون جنيه تتمثل في :-

- نحو ٢٣.٥ مليون جنيه – وفقا لبيانات الشركة - قيمة مسحوبات جهاز الخدمة الوطنية من الكوابل النحاسية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣ فضلا عن عدم إستبعاد تكلفة تلك الإستبعادات من سجلات الأصول .
- نحو ٢٩.٤ مليون جنيه قيمة الخطأ فى حساب الإهلاك عن السنوات السابقة لكلا من العقدين ٥/٢٠١٨/٢١١، ٧/٣١/٢٠٢٠/٢٠١١.
- نحو ٥ مليون جنيه قيمة التعويض المقرر للشركة طبقاً لإتفاقية التسوية النهائية المحررة في ٢٠٢٢/٨/٤ بشأن إنشاء شبكة الإتصالات مع أحد الشركات وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)الإيراد فقرة (١٠٨) وقد أشارت الشركة فى ردها على تقرير الإدارة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بأنه جارى عمل التسويات اللازمة وتحصيل المبلغ المذكور خلال الربع الأول ٢٠٢٣ وهوما لم يتم .

يتعين بحث ماسبق واجراء التصويب اللازم ومراعاة اثر ذلك على نتائج الأعمال .

٢٥- تضمنت الإيرادات بعض المبالغ التقديرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٣٣ مليون جنيه تتمثل في :

أ- نحو ٢٣٠ مليون جنيه تخص ال Cost Sharing لم يتم إستكمال البيانات والتقارير الخاصة بتلك الخدمات من الجهات الفنية المنوط بها ذلك (بقطاع تحليل البيانات) .

ب- نحو ٣ مليون جنيه خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية للإتصالات لشركة WE DATA لعدم اشتمال نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام التحاسب.

يتعين إستيفاء المستندات وإجراء المطابقات وإظهار الحسابات على حقيقتها.

٢٦- استمرار وجود بعض المبالغ المتوقفة أوالتقديرية بالمصادقة مع الشركة المصرية لنقل البيانات "وى داتا"- أطراف ذات علاقة - بلغ ما أمكن حصره منها ١.١٧ مليار جنيه .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم فى هذا الشأن ومراعاة اثر ذلك على نتائج الأعمال .

٢٧- لم يتم تعلية كل من حساب الإيرادات والأرباح المرحلة بنحو ٢٤٧ مليون جنيه ،٦١ مليون جنيه على الترتيب قيمة التخفيض لبعض الرسوم الممنوح للشركة عن عام ٢٠٢٢ من إحدى الجهات بموجب الموافقة المؤرخة فى ٢٠٢٣/٣/١٩ .

يتعين إجراء التسويات اللازمة فى هذا الشان لإظهار الحسابات على حقيقتها ومرعاة أثر ذلك على نتائج الأعمال .

محمد ...

الإستنتاج المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – فى جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالي للشركة فى٢٠٢٣/٣/٣١وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن الفترة المحاسبية المنتهية فى ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلى :-

١. وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:

- عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحرى البالغ قيمته نحو١.٠٣٩ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٨ للوقوف على صحة الإستبعادات من حساب الأصول، فضلاً عن عدم إدراج السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK - لربط محطات الإنزال الخاصة بالشركة والبالغ قيمته نحو٩٥ مليون جنيه إحكاما للرقابة عليها ، للوقوف على صحة الإستبعادات من حساب الأصول.

- عدم إستيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

يتعين إجراء التصويب اللازم لتلافي أوجه القصور بسجلات الأصول الثابتة لإحكام الرقابة عليها، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية .

٢. عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها.

يتعين بحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم في هذا الشأن مع إنشاء سجلات تحليلية للعملاء وللتأمينات إحكاما للرقابة عليها.

محمد ...

٣. استمرار الشركة في الإستثمار في شركات[1] بنحو ٣٩.٦٥ مليون جنيه مكون عنه إضمحلال بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه لم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية علما بأن قيمة الإستثمارات المشار اليها تمثل نسبة ٣٥% من الإستثمارات المتاحة للبيع .

يتعين بحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم فى هذا الشأن مع ضرورة إعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الإستثمارات المذكورة.

٤. وجود مبالغ متحفظ عليها لدى البنوك منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٦.٦ مليون جنيه منها (نحو ٤٥ مليون جنيه غير مربوطة كودائع وأوعية إدخارية) مما أضاع على الشركة الإستفادة من عوائد تلك المبالغ أسوة بالمتبع مع بعض البنوك ، كما نشير إلى عدم وقوفنا على أسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة برفع الحجزعن مبالغ بنحو ١١.٦ مليون جنيه يرجع بعضها منذ عام ٢٠١٢.
ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢٣/٣/٣١ عن بعض الإلتزامات المحتملة والواردة بمصادقة البنك العربى بشان المبالغ المحتجزة ببعض الجهات".

يتعين بحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن والافصاح فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

٥. استمرار الشركة في صرف مبالغ لبعض العاملين بجهات حكومية بصفة شخصية دون إخطار الجهات التابعين لها لإدراجها ضمن الحصر الوارد بالمخالفة للمادة رقم (٢) من القانون رقم (٦٣) لعام ٢٠١٤ الخاص بالحد الأقصى للأجور والتي تضمنت " أن يتم إخطار الجهة التابع لها العامل بكافة المبالغ المنصرفه له بأي صورة "

وكذا صرف العديد من المكافأت لغير العاملين عن خدمات وإستشارات لم نقف على طبيعتها بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٧ مليون جنيه .

يتعين الإلتزام بما يقضي به القانون المشار إليه وموافاتنا بالأعمال التي تم صرف المكافأت عنها .

<u>موضـــــــــوعات أخرى :</u>

١- لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للإتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة "CNE " للقنوات بدءا من ٢٠٢١/١/١ ينتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بشروط مجحفة لها (بعدد ١٠الآف مشترك وبسداد مبلغ نحو٨.٦ مليون جنيه خلال المدة المشار إليها) ، بالرغم من عدم

[1] - العربية لتصنيع الحاسبات ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الثريا ،الوطنية لتليفون المحمول.

محمد ...

تحقيق عدد المشتركين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠، حيث بلغت نسبة المحقق إلى المستهدف من العقد الأول نحو ٤.٥ % فقط .

ونشير في هذا الصدد الي تضمين العقد الجديد لبعض الشروط منها (تلتزم الشركة المصرية ببيع خدمات"CNE " لعدد ٢٥ ألف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد، وأن تسدد الشركة عن ذلك العقد بما يعادل نحو ٢.٣٥٠ مليون دولار، وكذا تم زيادة تكلفة المشترك الواحد من ٥٤ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بنسبة زيادة قدرها ٧٤%) بدون أيه مبررات لتلك الشروط.

يتعين موافاتنا بأسباب تجديد التعاقد المشار إليه بالرغم من تدني كل من الإيرادات المحققة منه، وأعداد المشتركين وأسباب الموافقة على التجديد في ضوء تلك الزيادة في الأسعار وتنشيط عمليه جلب مشتركين جدد ، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتصويب الوضع خاصة في ظل إرتفاع سعر الدولار وعدم وجود نظام تجاري عادل (طبقاً لما ورد برد الشركة) .

٢- عدم تحقيق التعاقد مع شركة watch it للحد الأدني من الإشتراكات المنصوص عليها بالتعاقد البالغ قيمته ١٠٠ مليون جنيه بعدد إشتراكات ٥ مليون إشتراك عن ٣٦ شهر تبدء من ٢٠٢٠/٦ ، حيث بلغ عدد الإشتراكات المحققة نحو ٢ مليون إشتراك.

يتعين مراعاة الحد الأدني من الأشتراكات الملتزم بتحقيقه الشركة المصرية والشركات التابعة في حالة تجديد التعاقد مع تنشيط جلب إشتراكات جديدة .

٣- بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٧٧ مليون جنيه منها نحو ٤٣.٨ مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد .

يتعين بحث أسباب زيادة المتأخرات وعدم التحصيل.

٤- بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة علي مشروع نادي الشركة بالمعادي مبلغ نحو ٩٦٢ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي:

أ- لم نواف حتي تاريخه بما تم من الإجراءات اللازمة لتقنيين وضع أرض النادي ، وذلك لمخالفة الشركة الغرض من تخصيص أرض النادي منذ عام ١٩٥٥ لإقامة محطة لاسلكية وفى حالة مخالفة ذلك الغرض ترد الأرض إلى مصلحة الأملاك الأميرية وذلك وفقا لما هو وارد بمحضر الإستلام فى ١٩٥٥/١٢/١٧ وكذا الأرض الملحقة بالنادى.

محمد ...

ب- قامت الشركة بالتعاقد مع بعض الجهات لتنفيذ مشروع إنشاء نادي الشركة بلغ قيمته نحو ٩٣٩ مليون جنيه على مرحلتين، شاملة نحو ٣٠٦ مليون جنيه قيمة الأعمال الإضافية، دون موافاتنا بدراسات الجدوى اللازمة لذلك، فضلاً عن التأخر في إتمام التنفيذ حيث بلغت قيمة الأعمال المنفذة نحو ٧٦٤مليون جنيه بنسبة ٨٢% من إجمالي قيمة المرحلة الثانية من التعاقد بالمخالفة لبنود التعاقد المشار إليه والمقرر إنتهاء الأعمال فى ٢٠٢١/٥/٣٠.

يتعين موافاتنا بالإجراءات الخاصة بتقنيين الأرض المشار إليها.

٥- وجود وقائع إختلاس بناء على ما أسفرت عنه مراجعة الجهاز وما استتبع ذلك من تحقيقات أجرتها الشركة بلغ إجمالى ما تم إختلاسه نحو٣.١ مليون جنيه بخلاف وجود فروق بين ما تم توريده للخزينة وبين المحصل من واقع شاشات الحاسب الآلى بسنترال الدقى عن الفترة من عام ٢٠١٨ حتى فبراير ٢٠٢١ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢.٥ مليون جنية ولم توافينا الشركة حتى تاريخه بما تم إتخاذه من إجراءات بشأنها.

يتعين موافاتنا بما إنتهت إليه التحقيقات في هذا الشأن .

تحريرا فى ١٥/٦/٢٠٢٣

مديرو العموم

نواب مدير الإدارة

"محاسب / خالد حسن سالم "	"محاسب / فهمى محمد عبد النبى"	"محاسبة / هويدا السيد صابر "

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

"محاسبة / شيرين محمد المغربي "	" محاسبة / عبير طلعت عبد العزيز"	" محاسب / مصطفى محمد خضير"
"محاسب / عاطف السيد عبد السلام"	"محاسبة / خالد عبدالمحسن إسماعيل"	"محاسبة / فايزة محمد كامل "

محمد ،،،

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

تقريـــر الفحص المحدود
عن القوائم المـــــالية المجمعة الدورية المختصرة

إلى الســـادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للإتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المختصرة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " وشركاتها التابعة في ٢٠٢٣/٣/٣١ وكذا القوائم المجمعة المختصرة للدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة عمل إستفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة .

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والمعلومات التى حصلنا عليها من الإدارة نشير إلي مايلي :-

١- تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية في ٢٠٢٣/٣/٣١ بإستخدام قوائم مالية للشركات التابعة غير معتمدة ولم نواف بتقرير مراقبى الحسابات عن مراجعة معظم تلك القوائم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحتها .

وكذا باستخدام بيانات مالية غير معتمدة وغير مدققة للشركات الشقيقة (خدمات التوقيع الإلكتروني ، فودافون) في ذات التاريخ الأمر الذي لم يمكنا من الوقوف علي صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة .

يتعين العمل علي موافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة و الشقيقة المستخدمة في التجميع ، وكذا تقارير مراقبو الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم .

٢- تضمين حسابات الأصول الثابتة بعض المبالغ منها نحو ١.٨٣٠مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره تبين بشأنها ما يلي :

- نحو١.٣مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ماهية هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها.

- نحو٤٦٢.٩ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع ببعض قطاعات الشركة (إسكندرية ووجه بحري – أسيوط – قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا بتلك الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة.

- نحو٤٦.٩ مليون جنيه قيمة أراضي لم تقم الشركة بإستكمال إجراءات إبرام عقود نهائية لبعضها وتسجيلها بالرغم من سداد قيمتها بالكامل بعد عام ١٩٩٨(تاريخ تحول الهيئة إلى شركة مساهمة) وحتى عام ٢٠٢٣، الأمر الذي أدى إلى وجود نزاع قضائى بين الشركة والغيرو مازال متداول بالقضاء بالنسبة لبعضها.

- نحو ٢٠.٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٣/٣/٣١تتمثل في :-

أ- نحو ١٥.٨ مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ للأرض التي تعدي عليها حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية .

ب- نحو ٥ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ بشارع فيصل بمحافظة الجيزة والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الإستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" وقامت الشركة بإستئناف الحكم بدعوى رقم ١٦٤٣٤ لسنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ولم يبت حتى تاريخه فى الشق الموضوعى، مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض ويرجع ذلك فى الأساس إلى عدم إستخدام الشركة حقها القانونى الذى كفلته لها المادتين ٩٦٨، ٩٦٩ من القانون المدنى

محمد ،،،

بإبداء طلب إكتساب ملكية الأرض بالتقادم في محكمة أول درجة ، وعندما أبدت الشركة طلبها في محكمة الإستئناف لم تنظر إليه المحكمة وذلك استناداً للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والتي تفيد "عدم قبول المحكمة بطلبات جديدة في الإستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها" مما يعد مخالفة مهنية جسيمة وفقا لحيثيات حكم محكمة الإستئناف .

هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

يتعين إتخاذ اللازم بشأن الإلتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنيين وضع تلك الأراضي في ضوء إحتياجات الشركة لها، وإستكمال إجراءات التسجيل، وموافاتنا بما إنتهت إليه الدعاوى القضائية المرفوعة، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضى المملوكة للشركة وتحديد المسئولية بشأن المخالفة المهنية بشأن أرض الطوابق والإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

٣- تم تقييم (إستثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر) والبالغة نحو ٧٤.٨٥٦ مليون جنيه بالتكلفة وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية .

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه .

<u>الإستنتاج المتحفظ</u>

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعداله ووضوح -في جميع جوانبها الهامة- عن المركز المالي المجمع للشركه في ٢٠٢٣/٣/٣١ وعن نتائج أعمالها المجمعه وعن تدفقاتها النقديه عن الثلاثة أشهر المنتهيه في ذات التاريخ طبقا لمعيار المحاسبه المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" .

<u>مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :-</u>

١. ساهمت الشركة المصرية (الأم) فى العديد من الشركات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نورد بشأن بعضها ما يلى :

أ- **شركة صندوق تنمية التكنولوجيا** مستثمر فيها بمبلغ ٦٠ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦.١٥ % من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني ، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد إستثمار بنحو ٢٠.٩٢٢ مليون جنيه فقط منذ بداية الإستثمار وحتى تاريخه . وقد تم إتخاذ قرار تصفية الصندوق الاول بقرار الجمعية العامة غير العادية له فى ٢٠١٥/٨/٢٠ لمده ٩ أشهر وتمت موافقة لجنة الإستثمار بالشركة المصرية على ذلك وعلى تصفية الصندوق الثاني ايضاً ، وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أنه تم عقد مجلس إدارة بتاريخ ٢٥ اكتوبر ٢٠٢٠ لمناقشة خطة تخارج المصفي من إستثمارات الصندوقين الأول والثاني خلال عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، وتمت الموافقة على توزيع الأرباح من بيع شركة "Veseta" وسيتم

محمد ،،،

التوزيع بعد إعتماد هيئة الرقابة المالية نظراً لكون الصندوق تحت التصفية ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا علي مراجعة القوائم المالية المجمعة في٢٠٢٢/١٢/٣١ بموافقة هئية الرقابة المالية علي قيام الصندوقين الأول والثاني بتوزيع الأرباح وتم التحويل بالفعل وسيتم توزيع الأرباح علي المساهمين كما تمت الموافقة علي توزيع الأرباح المرحلة حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ في الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٣ .

يتعين موافاتنا بكيفية وتوقيت الحصول على المبالغ الناتجة من بيع باقى الشركات المكونة للصندوقين حال البيع ، وموافاتنا بما أنتهت إليه أعمال اللجنة المذكورة وبخطة التخارج المشار إليها ، بمستجدات حصول الشركة علي نصيبها من الأرباح المرحلة التي تقرر توزيعها طبقاً لما ورد برد الشركة المشار إليه بعاليه .

ب- **شـــــركة كويك تيل** مستثمر فيها بمبلغ نحو١١.٥٢٤ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٢ ، وتم حساب إضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظراً لتدهور نتائج أعمالها وإتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتي صدور حكم محكمة إستئناف عالى القاهرة الإقتصادية فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بإشهار إفلاس تلك الشركة .

يتعين موافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده وورود للشركة وأثر الحكم المشار إليه على إستثمار الشركة المصرية فى الشركة المذكورة .

ج- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه منها مبلغ ٢.٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥– يمثل إستكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقى حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الإستثمار خلال الأعوام السابقة ، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢١/١٢/٣١ (طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها) نحو ١٢.٢٢مليون جنيه لتبلغ جملة خسائر الشركة نحو ٧٦.٧١٧ مليون جنيه بنسبة ١٠٩.٦ % من رأسمالها المصدر ، هذا و قد سبق وأن أوصت لجنة الإستثمار بالشركة الأم فى ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات فى الشركة المذكورة .

وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا علي مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بأنه سيتم تحديد موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة بناء علي الأداء المالي للشركة .

يتعين موافاتنا بالقوائم المالية للشركة المذكورة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ، بأخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الإستثمار فى ٢٠١٧/٧/٢٦ في ضوء تحقيق الشركة المذكورة لخسائر مالية حتي ٢٠٢١/١٢/٣١ تجاوز قيمة رأسمالها المصدر .

٢. ساهمت الشركة المصرية (الأم) فى الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) مستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠ مليون جنيه ، وقد تضمن الحساب مبلغ نحو٢.٥ مليون جنيه (يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦) ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم إستكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير .

هذا وقد أفادت الشركة بردها علي مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بأنه جاري العمل علي إجراءات التسوية المقترحة من المساهم (بي تراست) وأنه في حال إتمام تلك التسوية لن تكون هناك حصة متاحة أو معروضة للبيع في الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني .

يتعين موافاتنا بالقوائم المالية للشركة المذكورة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ، وكذا مستجدات إتمام التسوية المقترحة مع المساهم (بي تراست) وأثرها علي موقف شراء الشركة المصرية للإتصالات لكامل حصة المساهم المشار إليه .

٣. إنخفاض الأداء المالي لبعض الشركات التابعة ومن ذلك علي سبيل المثال :-

أ- **الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية (ESICC)** حققت الشركة في ٢٠٢٣/٣/٣١ مجمل خسارة نشاط بنحو ١.٥٤١ مليون جنيه ، وصافي خسارة نشاط بنحو ٢.٠٤٨ مليون جنيه ، لتحقق الشركة صافي خسارة بنحو ١٣٨.٥١٣ مليون جنيه (متأثرة بتكاليف تمويلية - خسائر ترجمة أرصدة بالعملات الأجنبية - بنحو ١٣٦.٤٨٧ مليون جنيه) .

وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة أن الشركة تعمل حالياً على إدارة الأجزاء المتبقية من أصولها والتى تعد عملياتها بسيطة جداً خلال العام ، ولم نقف علي أسباب إكتفاء الشركة بذلك وعدم سعيها لتحقيق أرباح مستمرة .

ب- **شركة TE GLOBE** بلغت قيمة إستثمارات شركة تي إي للإستثمار القابضة- تابعة - فى الشركة المصرية للإتصالات بسنغافورة (TE GLOBE) نحو ٢٣.٠١ مليون جنيه بنسبة مساهمة ١٠٠% وتم بدء النشاط في ٢٠١٦/٤/١٦ ولم نواف بدراسة الجدوي لإنشاء تلك الشركة ، وتجدر الإشارة إلى أنه علي الرغم من تحقيق الشركة المذكورة لمجمل ربح نشاط في ٢٠٢٣/٣/٣١ بنحو ٥٦٥ ألف جنيه إلا أنها حققت صافي خسارة (قبل الضرائب) بنحو ٨٤ ألف جنيه .

يتعين العمل علي النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثر علي نتائج أعمال الشركة الأم .

٤. لم يتم تحصيل مبلغ نحو ٨.٧٤٥ مليون جنيه يمثل حصة الشركة المصرية المقررة من توزيعات أرباح شركة عرب سات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) وذلك منذ

صدور موافقة الجمعية العامة للشركة المذكورة على التوزيع في عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، كما لم نواف بالقوائم المالية للشركة وقرارات الجمعية عن عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ .

يتعين موافاتنا بمبررات عدم تحصيل المبلغ المشار إليه حتى تاريخه، وموافاتنا بالقوائم المالية وقرارات الجمعية للشركة المذكورة عن عامي ٢٠٢١ ،٢٠٢٢ للتحقق من نتائج أعمال الشركة.

٥. لم نواف بمحاضر إجتماع الجمعيات العمومية العادية لكافة الشركات التابعة والشقيقة والخاصة بإعتماد قوائمها المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

يتعين سرعة موافاتنا بها .

تحريراً في :١٥/ ٦ /٢٠٢٣

"مديرو العموم"
"نواب مدير الإدارة"

" محاسب/تامر سيد حسن " **"محاسب/ حسن سعيد يوسف "**

"وكلاء الوزارة"
"نواب أول مدير الإدارة"

"محاسب / إيهاب سالم محمود " **"محاسبة/دينا عبدالحميد محمد"**

" محاسبة / سوزان صلاح الشناوى " **" محاسبة / إلهام سيد عبد العزيز "**

محمد ...